مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
العدد الخاص (2024)

الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية بين الغاية والنتائج

The Israel Wall in the West bank: between goals and results

الباحث الدكتور غسان فياض، باحث أكاديمي – جامعة بيروت العربية، الجمهورية اللبنانية
Researcher Dr. Ghassan Fayad, Academic Researcher - Beirut Arab University, Lebanese Republic.
http://doi.org/10.57072/ar.v5iSpecial.151

نشرت في 2024/12/01

المستخلص:

في ظل المتغيرات الكبيرة التي حصلت على مستوى الواقع العالمي، أدى إلى تحولات مذهلة، برزت من نتائجها سلطة المرجع الواحد عالمياً، وهذا ما حمل الكيان الإسرائيلي إلى اعتماد سياسة الغطرسة والعنف المفرط وباستمراره في ضم وابتلاع الأراضي الفلسطينية من خلال مشاريع مشابهة للجدار الفاصل، الأمر الذي ترافق بصورة طبيعية مع نضالات الشعب الفلسطيني في مواجهة القمع الفاشي للكيان.

وأن تكن الظروف والمعطيات، فإنه للشعب الفلسطيني الكلمة الفصل في ترسيخ الأزمة، من خلال الثوابت الوطنية الفلسطينية، حيث مهما حصل من تنازلات واعترافات، إلا أنها تبقى لمرحلة قصيرة، حتى ولو تعرض الواقع الفلسطيني للتفكك عند تقديم بعضاً من هذه التنازلات، يبقى الشعب الفلسطيني متمسكاً بهويته ومحافظاً على قضيته ومستمراً بنضاله، وعندها لا بد للكيان الإسرائيلي أن يجد نفسه مرغماً لتغيير نظرته إلى أصحاب الحق بالأرض وبالتالي تخليه عن منطق العنف إن بالرضى أو بالإكراه، خاصة في ظل بروز المعاداة للرأي العام العالمي، بعد أن ابتعدت الشعوب عن حكوماتها بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني بأرضه.

إن القيم الوطنية الفلسطينية وثقافتها المقاومة، هي أهم عامل في قلق الكيان الإسرائيلي، حيث استمراره في طرد الشعب الفلسطيني عن أرضه من خلال مشاريع وهمية مثل الجدار أو ما شاكل، يعمق الشعور بالغبن لدى الشعب المسلوبة أراضيه وحقوقه، وبالتالي يبقى في حلقة مفرغة من الصراع والعدوان، لن يكون لها سبيل إلا تخلي الكيان عن العنف والغطرسة، وهذا ما يؤكد بوضوح بالتفكير في حل الدولتين، حتى ولو ضمن للفلسطينيين حقاً منقوصاً بسيادتهم على جزءٍ من أرضهم السليبة.

الكلمات المفتاحية: الجدار العازل، مقاصد خفية، مفهوم الاستيطان، استيطان إحلالي، مسار الجدار، أثره على القطاعات الحياتية الفلسطينية (الزراعية، التعليمية، الصحية، الثروة المائية...)، وضع الجدار القانوني، نتائج مهمة الجدار.

Abstract:

In light of the major changes that have occurred at the global level of reality, it led to amazing transformations, from its results, the authority of one reaction globally emerged.

استلم البحث في 2024/05/21 قُبِلَ للنشر في 2024/07/22

This is what led the Israel entity to adopt a policy of arrogance and excessive violence.

And the continuation of annexing and swallowing Palestinian lands through projects similar to the separation wall.

Which was not naturally accompanied by the struggle of the Palestinian people in the face of the fascist oppression of Entity.

Even if the Circumstances and data are different, the Palestinian people have the final say in consolidating the crisis.

Through the Palestinian national Constants and recognitions are made, they remain for a short period.

Even if the Palestinian reality is subject to disintegration if same of these concessions are made, the Palestinian people will remain committed to their identity, preserve their cause, and continue their struggle, then the Israel entity must find itself forced to change its view of the owners of the right to the land, consequently he abandoned the logic of violence, whether by consent or coercion, especially in light of the emergence of hostility to international public opinion, after peoples turned away from their governments regarding the rights of the Palestinian people to their land.

Palestinian national values and its culture of resistance are the most important factor in the Israel entity's anxiety, as its continued expulsion of the Palestinian people from their land through imaginary projects such as the Wall or the like deepens the feeling of injustice among the Palestinian people whose lands and rights have been stolen, and thus they remain in a vicious circle of conflict and aggression.

There will be no way for the Entity to abandon violence and arrogance.

This is clearly confirmed by thinking about the two-state solution, even if it guarantees the Palestinians a limited rights to Sovereignty over part of their stolen land.

Keywords: Insulating wall, Hidden purposes, Concept of settlement, Current settlement, wall path, Iimpact on Palestinian Sectors of life (Agricultural, Educational, Health, Water wealth...), Putting up a legal wall, Wall mission results.

المقدمة:

الجدار الإسرائيليّ[1] في الضفّة الغربيّة (والذي من مسمّياته وأوصافه جدار الاحتلال العنصريّ، جدار الفصل العنصريّ، السور العنصريّ، السور العازل، سور العزل، سور الفصل، السور العاطل، سور الكراهية، حاضن الأحقاد، مفّرخ الإرهاب... في حين أن حكّام تل أبيب يسمّونه زوراً "السياج الأمنيّ" و"الجدار المانع للإرهاب") هو عبارة عن سورٍ طويلٍ بنته إسرائيل في الضفّة الغربيّة[2] في فلسطين المحتلّة

[1]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.

[2]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D 8%B1%D 8%A8%D9%8A%D8%A9.

قرب الخطّ الأخضر[1] وعلّلت ذلك بمنع دخول سكّان الضفّة الغربيّة الفلسطينيّين إلى إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيليّة ضمن الأراضي المحتلّة أو القريبة من الخطّ الأخضر، في حين يقول الفلسطينيّون أنه محاولة إسرائيليّة لإعاقة حياة السكان الفلسطينيّين أو لِضمّ أراضٍ من الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل.

فقبل ما يزيد على العشرين عاماً من اليوم، وتحديداً في 23 حزيران 2002، شرعت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق أرئيل شارون في بناء جدار عازل في الضفّة الغربيّة قرب الخطّ الأخضر، بتكلفة إجماليّة بلغت نحو 3.4 مليارات دولار.

الضفّة الغربيّة منطقة جيوسياسيّة (والجيوسياسيّة أو الجيوبوليتيك مصطلح تقليديّ ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض –برّها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها– على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبليّ أضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيواستراتيجيا. ويُعنى مفهوم الموقع الجيوسياسيّ – الجغرافيا السياسية – بتحليل التأثيرات الجغرافيّة على العلاقات الدوليّة وكيفيّة تحديد ميزان القوّة بين الدول.

هذا المفهوم قديم وقد ظهرت أهميّته في الفكر الغربيّ منذ العصور القديمة، حيث أُشير إلى أثر الجغرافيا وعواملها مثل المناخ والتضاريس والوصول إلى البحر على قوة الدولة،) تقع في مركز فلسطين، وتشكل ما يقارب 21% من مساحة فلسطين الانتدابيّة[2]، حيث انها ظلّت، هي وقطاع غزّة بعد قيام دولة إسرائيل، في يد العرب بعد نكبة عام 1948 وحتى حرب عام 1967، ويشكل مهجّرو[3] حرب 1948 حوالي 30% من سكانها الذين يبلغ تعدادهم اليوم حوالي 3 ملايين فلسطينيّ.

ومن هنا تبرز اهمية البحث وإشكاليته: هل حقّق الجدار الاسرائيلي في الضفة الغربية المهمة التي بنيّ على أساسها؟

حيث يتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات عديدة ومنها:

- ماذا وراء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية من مقاصد خفية؟
- هل لهذا الجدار آثار على الحياة الطبيعية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء؟
- هل يشكل إنشاء هذا الجدار مصدر أمان للإسرائيليين؟

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%B7_%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1_(%D9%81%D9%84 D8%B3% D8%B7%D9%8A%D9%86).

[2] الانتداب البريطانيّ على فلسطين أو الاحتلال البريطانيّ لفلسطين هو كيان جيوسياسيّ سابق نشأ في منطقتيْ فلسطين وشرق عام 1920 واستمرّ لما يزيد عن عقدين ونصف (1920–1948)، وذلك ضمن الحدود التي قرّرتها بريطانيا وفرنسا بعد سقوط الدولة العثمانيّة إثر الحرب العالميّة الأولى وبموجب معاهدة سيڤر Sèvres.

[3] حَدَث تهجير الفلسطينيّين سنة 1948 عندما نَزَح أو طُرِد أكثر من 700.000 فلسطينيّ –قُرابة نصف سكان فلسطين العرب– من بيوتهم خلال حرب فلسطين 1948. كان التهجير عَامِلاً مركزياً في تَشْتيت المجتمع الفلسطينيّ، والاستيلاء على مُمْتَلَكَاته، وإبعاده عن أرضه، وقد عُرِف باسم النكبة التي تضمَّنَت تدمير ما يتراوح بين 400 و600 قرية فلسطينيّة، بالإضافة إلى تَهْويد التاريخ الفلسطيني (تهجير الفلسطينيّين – ar.wikipedia.org/1948).

– ما هي تداعيات هذا الجدار على الاحتقان في نفوس الفلسطينيين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وتساؤلاتها نقوم بمعالجتها من خلال مطلبين: الأول يتناول الضفة الغربية ومفهوم الاستيطان وإنشاء الجدار، فيما الثاني يتطرق الى الوضع القانوني للجدار الاسرائيلي وعملية الاستيطان وأثره على قطاعات الحياة الفلسطينية.

المطلب الأول:
الضفة الغربية ومفهوم الاستيطان وإنشاء الجدار

سميت بالضفّة الغربيّة في سياق ضمّ هذه المنطقة إلى المملكة الأردنيّة عقب مبايعة مؤتمر أريحا[1] (الذي انعقد في الأول من شهر كانون الأول عام 1948) الملك عبد الله ملكاً على ضفتي نهر الأردن[2].

تبلغ مساحة الضفّة الغربيّة 5.860 كلم²، وتشمل جغرافياً جبال نابلس، وجبال القدس، وجبال الخليل، والشطر الغربيّ من غور الأردن.

احتلّت إسرائيل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في عام 1967، فأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة القرار رقم 242 الذي نصّ على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلّتها. إلا أن إسرائيل ما زالت تسيطر على الضفّة الغربيّة، وقد ضمّت أجزاءً منها كالقدس الشرقيّة وانتزعت أراضٍ بشكل مُمنهَج، من خلال ممارسة الاستيطان الإحلاليّ[3] وبناء الجدار الفاصل، دافعة الفلسطينيّين للنزوح.

وأنشئت لتنظيم ذلك إدارة للمنطقة بإسم "يهودا والسامرة"[4]. وانتفض الفلسطينيّون في الضفّة كما في

---

[1] مؤتمر أريحا هو مؤتمر ضم وجهاء من أهل فلسطين عام 1948 طالبوا بوحدة فلسطين مع المملكة الأردنيّة الهاشميّة. قدّم هذا المؤتمر الغطاء السياسيّ لضمّ ما عُرف لاحقا بالضفّة الغربيّة إلى شرق الأردن رسميّاً عام 1950، حيث أُجريت انتخابات مناصَفة بين الضفّة الغربيّة والضفّة الشرقيّة. وأصبح مواطنو الضفّة الغربيّة مواطنين أردنيّين واندمجوا في مؤسسات الدولة. لم تعترف الدول العربيّة آنذاك، عدا العراق، بهذه الوحدة واعتبرتها احتلالاً. كذلك، لم تعترف بها رسميّاً من الدول غير العربيّة إلا بريطانيا وباكستان. واستمر الأمر كذلك حتى عام 1967.

خسر الأردن الضفّة الغربيّة في حرب الأيام الستة (بين 5 حزيران 1967 والعاشر من الشهر عينه). إلا أن إسرائيل اعترفت بالعلاقات بين الضفّتين وبجنسيّة سكّان الضفّة الغربيّة الأردنيّة على أساس ما يسمى في إسرائيل بـِ "سياسة الجسور المفتوحة"، حيث بقيت المعابر بين الضفّتين مفتوحةً أمام المواطنين الأردنيّين والتجارة بين المملكة الأردنيّة الهاشميّة والضفّة الغربيّة. (مؤتمر – أريحا – ar.wikipedia.org/wiki).

[2] "فلسطين – قرارات مؤتمر أريحا.

[3] أنظر لاحقاً صفحة 7.

[4] يهودا والسامرة مصطلح إسرائيلي رسمي يستخدم للإشارة إلى الضفّة الغربيّة، ويهودا والسامرة منطقة إداريّة بحسب التقسيم الإسرائيليّ، تشمل كامل الضفّة الغربيّة باستثناء القدس الشرقيّة. وتأتي التسمية من الكتاب العبريّ حيث تصف الرواية الدينيّة أن مملكة يهودا وقعت في الجنوب ومملكة السامرة في الشمال. ويُقصد بيهودا حالياً كل المنطقة الممتدّة جنوب القدس، بما في ذلك منطقة جوش عتصيون (في محافظة بيت لحم) وجبل الخليل (محافظة الخليل) بينما تشير منطقة السامرة إلى المنطقة الواقعة شمال القدس وخصوصاً محافظة نابلس ورام الله.

غزّة ضد الحكم العسكريّ الإسرائيليّ المفروض عليهم.

من أبرز تلك الانتفاضات انتفاضة عام 1987 التي تلاها بدء مفاوضات السّلام الإسرائيليّة – الفلسطينيّة، حيث قبِلت فيها منظمة التحرير الفلسطينيّة، في إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتيّ الانتقاليّ عام 1993، بأن تعترف بإسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على أساس قرارات الأمم المتّحدة.

ولمزيد من الاضاءة على الموضوع نتناول في الفرع الأول الضفّة الغربيّة والخط الأخضر في فلسطين يتبعه في الفرع الثاني مفهوم الاستيطان وإنشاء الجدار.

الفرع الأول: الضفة الغربية والخط الأخضر في فلسطين

الخطّ الأخضر في فلسطين لفظٌ يُطلَق على الخطّ الفاصل بين الأراضي المحتلّة عام 1948 والأراضي المحتلّة عام 1967. وقد حدّدته الأمم المتّحدة بعد هدنة عام 1949 التي أعقبت الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1948. ورغم تحفّظات القانونيّين، فإن ذلك اللفظ استخدِم في المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة. أما المسؤول عن تخطيط الخطّ الاخضر ورسمه، وعن محادثات ومفاوضات وقف إطلاق النار فهو الوسيط رالف بانش Ralph Bunche[1] الذي فاز على أثر ذلك بجائزة نوبل للسلام.

ويفصل الخطّ الأخضر إسرائيل عن الدول العربية المجاورة: سوريا والأردن ولبنان ومصر. وعملت كل من هذه الدول بموجب الخطّ كأنه كان حدوداً دوليّة حتى حرب 1967، بالرغم من عدم اعترافها به كحدود بشكل رسميّ. يمرُّ الخطّ الأخضر داخل مدينة القدس ويقسم عدداً من القرى في المناطق المأهولة مثل منطقة المثلّث (أبرزها قرية برطعة).

بعد حرب 1967، أصبح الخطّ الأخضر خطّاً إداريّاً، يفصل بين المنطقة الجغرافيَّة الخاضعة للسلطة الإسرائيليّة العاديّة والمناطق الخاضعة للحكم العسكريّ الإسرائيليّ بموجب اتفاقية جنيف[2]. أما اليوم، وبعد تحديد الحدود الدائمة بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردن، والتوقيع على اتفاقية أوسلو[3]، فإنّ الخطّ الأخضر يفصل بين المنطقة الجغرافيّة

---

[1] عالم سياسيّ وأكاديميّ ودبلوماسيّ أمريكيّ حصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1950 عن وساطته عن الأمم المتّحدة في أواخر أربعينيات القرن العشرين في الصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ. كان أول أمريكيّ من أصل أفريقيّ ينال هذا "الشرف". شارك في تشكيل وإدارة الأمم المتّحدة، ولعب دوراً رئيساً في العديد من عمليات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتّحدة. حصل على وسام الحرية الرئاسيّ من قبل الرئيس جون إف. كينيدي في عام 1963. (رالف–بنش/ar.wikipedia.org/wiki).

[2] اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب 1949.

[3] تُعدّ اتفاقيّة أوسلو أول اتفاق رسميّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. وينصّ الاتفاق على "إنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسيّة المتبادلة". ولقد ضمّت الاتفاقية عدّة بنود تتعلق بهيكليّة السّلطة الفلسطينيّة وتكوينها، وإقامة سلطة حكم ذاتيّ انتقاليّة فلسطينيّة، وغيرها من البنود.

ولقد وقّعت منظّمة التحرير الفلسطينيّة يوم 13 أيلول 1993 الاتفاقية التي سمّيت رسميّاً باسم "إعلان المبادئ الفلسطينيّ – الإسرائيليّ... أوسلو" في حديقة البيت الأبيض في واشنطن.

(إتفاق–أوسلو/aljazeera.net/encyclopedia/2011/3/28).

الخاضعة للسيادة الإسرائيليّة والأراضي الفلسطينيّة الخاضعة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة[1] أو لحكم عسكريّ إسرائيليّ[2].

وقد أوقفت إسرائيل العمل بحسب الخطّ الأخضر في منطقة هضبة الجولان[3] في 1981 عندما أعلنت فرض قوانينها على المنطقة التي احتلتها من سوريا عام 1967. كذلك فرضت إسرائيل قوانينها على منطقة تضم الجزء الشرقي[4] من مدينة القدس وبعض البلدات المجاورة لها بعد احتلالها عام 1967. وفي كل من هذه الحالات، رفض المجتمع الدوليّ قبول

[1] السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هي هيئة الحكم الذاتيّ المؤقّتة التي تمّ تأسيسها في عام 1994 عقب اتفاق غزّة–أريحا لحكم قطاع غزّة والمناطق A وB في الضفّة الغربيّة، كنتيجة لاتفاق أوسلو لعام 1993. بعد انتخابات عام 2006 وما تلاها من نزاع في غزّة بين حركتيْ فتح وحماس، انحصرت سلطتها فقط في المناطق «أ» و «ب» من الضفّة الغربيّة. وهي كيان إداريّ وسياسيّ لتنفيذ اتفاق لحكم ذاتيّ محدود في بعض مناطق الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ورعاية مصالح الفلسطينيّين في الحدود الجغرافيّة لهذه السّلطة.

وبموجب اتفاق 1995 الموقع بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، قسمت الضفّة إلى ثلاث مناطق:

مناطق (أ): وتخضع أمنيّاً وإداريّاً بالكامل للسّلطة الفلسطينيّة.

مناطق (ب): وتخضع إداريّاً للسّلطة الفلسطينيّة وأمنيّاً لإسرائيل.

مناطق (ج): وتخضع أمنيّاً وإداريّاً للسّيطرة الإسرائيليّة فقط

وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجيّ والقدس والمستوطنات.

وتتألف هيكلة السّلطة الوطنية الفلسطينيّة من المؤسسات الآتية:

- المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ
- السّلطة القضائيّة
- السّلطة التنفيذيّة (السّلطة–الفلسطينيّة/aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/29)

[2] الحكم العسكريّ الإسرائيليّ هو اسم يطلق على هيئة الحكم العسكريّ الذي تأسّس في أعقاب حرب 1967، في حزيران 1967. وكانت مهمتها التحكّم بالسكّان المدنيّين في الضفّة الغربيّة، وقطاع غزّة، وشبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان. (الحكم–العسكري–الاسرائيلي/ar.wikipedia.org/wiki).

[3] الجولان هضبة تقع في بلاد الشام بين نهر اليرموك من الجنوب وجبل الشيخ من الشمال، تابعة إدارياً لمحافظة القنيطرة (كلياً في ما مضى وجزئياً في الوقت الحاضر)، وهي جزء من سوريا وتتبع لها. إثر حرب 1967، احتلّ الجيش الإسرائيلي ثلثيْ مساحتها، وعُدّت – من قبل الأمم المتّحدة – منذ ذلك الحين، أرضاً سورية محتلة، تطالب الحكومة السّورية بتحريرها وإعادة السّيادة السّورية عليها.

[4] بعد الحرب العربيّة–الإسرائيليّة عام 1948، أو النكبة، تمّ تقسيم القدس إلى جزئين؛ الجزء الشرقيّ ذو الغالبية العربيّة المطلقة (مسلمين ومسيحيين)، وقع تحت الحكم الأردنيّ، والجزء الغربيّ ذو الغالبية اليهودية– بعد تهجير الفلسطينيّين منها، وقع تحت الحكم الإسرائيليّ. وبقي جزء صغير من القدس الشرقيّة غير خاضع لسيطرة العرب، وهو جبل المشارف والذي تقع فيه الجامعة العبريّة– أول جامعة إسرائيليّة.

بعد مرور 56 عاماً على الاحتلال الإسرائيليّ لمدينة القدس الشرقيّة، باتت مساحتها تتقلّص أكثر فأكثر لحساب المستعمرات، إلا إن عدد الفلسطينيّين فيها يزداد على نحو يؤشر إلى فشل سياسات التهويد الإسرائيليّة.

هذه الخطّوات الإسرائيليّة، وما زال يعتبر هاتين المنطقتين أراضٍ محتلةً خاضعة للمنصوص عليه في اتفاقية جنيف. وفي 2005، بدأت إسرائيل ثانيةً العملَ بموجب الخطّ الأخضر في منطقة قطاع غزّة كأنه كان حدوداً دولية، غير أنها تعتبر قطاع غزّة «كياناً معادياً» لها وتفرض الحصار عليه.

الفرع الثاني: مفهوم الاستيطان وإنشاء الجدار

---

1. مفهوم الاستيطان الإحلاليّ[1] المُمارس من إسرائيل على الفلسطينيّين:

كثيراً ما يرد في الكتب ووسائل الإعلام مصطلحا الاستيطان والاحتلال ويغيب ذكر مفهوم الإحلال. إلا إن أهم فرق بين مصطلحيْ الاحتلال والإحلال هو أنّ الأول يعني السّيطرة على الأرض والناس، استيطان الأرض، للسّيطرة على الموارد الاقتصاديّة، بينما يعني الثاني السّيطرة على الأرض بدون الناس بنفيهم عبر القتل، أو التهجير خارج أرضهم أو داخلها. لذلك، ففي المراحل الأولى للاستيطان الإحلالي، الجزئي أو الكلي، يتبنى المستوطِنون عقائدَ ترتكز على حملهم رسالة حضاريّة ثقافيّة، وربما إلهيّة، ويحاولون التقرّب من السكان الوطنيّين. غير أن الصورة تنقلب مع كل مقاومة يبديها الوطنيّون لأهدافِهم التوسّعيّة الإحلاليّة. فلقد تغزّل المستوطنون الأوائل بالفلسطينيّ العربيّ الذي يركب حصاناً جميلاً ويتمنطق بخنجر. غير أن صورته تغيّرت، إذ تحوّل إلى العربيّ الغبيّ الناكر للجميل الذي يرفض الرسالة الحضاريّة، وصار العربيَّ القذر الذي يعيش في بيت قذر مع حيواناته. وفي المقابل، يرى المستوطِنُ نفسه ذكيّاً وحضاريّاً، يقطن في بيت جميل تحيط به الزهور وروائحها، وكلبه أجمل وأنظف من كلب العربي. جوهر العلاقة، في ظلّ الاحتلال، هو الاستغلال الاقتصاديّ لموارد الوطن؛ أما في ظلّ الإحلال، فهو تناحريّ يقوم على نفي الآخر.

يعتمِد المستوطنون في ممارسة الإحلال "ديموقراطيّة السيّد" أو "ديموقراطيّة الشعب المُختار" التي تقوم على حكمهم لأنفسهم حكماً ديموقراطيّاً ليبراليّاً، بينما يمارسون على الآخر طغيانَهم السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ. وتبرز في الواقع الإحلاليّ ظاهرة الثنائيّة الاقتصاديّة (ازدواجية التقدُّم والتخلّف الاقتصادي في آن)، كما تبرز ظاهرة التبعيّة الاقتصاديّة للنظام الرأسماليّ الغربيّ. كما يلاحظ ارتفاع معدلات التنمية الاقتصاديّة، واتّباع سياسة الاستزراع الاقتصاديّ الذي يقوم على نقل عناصر العلميّة الاقتصاديّة إلى إقليم متخلّف. يضافُ إلى ذلك شيوع الالتجاء إلى تبني هيكليّات وتصوّرات اقتصاد الحرب، والتركيز على وجود خطر خارجيّ. كما يتّسم البناء الطبقيّ في مجتمع مماثل بأولوية التناقض الخارجيّ، وأولوية الوعي الإحلاليّ على

مع بداية الاحتلال الإسرائيليّ للقدس الشرقيّة في سنة 1967، كان عدد سكّانها، بشطريها الشرقيّ والغربيّ، 266.300 نسمة تقريباً، يشكّل الفلسطينيّون 68,600 منهم (أي 26%) واليهود 197.700 تقريباً (أي 74%)؛ لكن مع نهاية سنة 2014، بلغ عدد سكّان المدينة بشطريها 849.800 تقريباً، يشكّل الفلسطينيّون 351.900 تقريباً منهم (أي 37%) واليهود 533.900 تقريباً (أي 63%)، وذلك بحسب معطيات "مركز القدس لبحث السياسات"، الإسرائيليّ شبه الحكوميّ.

[1] مقالة لأحمد أبو غوش (كاتب وباحث فلسطينيّ).
https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1701.html

الوعي الطبقيّ، واختلاط الوضع الطبقيّ بالوضع الإثنيّ.

2. إنشاء الجدار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة:

بدأ إنشاء جدار العزل في عهد حكومة أرئيل شارون في شهر حزيران عام 2002، في ظل الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية أو انتفاضة الأقصى (التي اندلعت في 28 أيلول 2000 وتوقّفت فعلياً في 8 شباط 2005، بعد اتفاق الهدنة الذي عُقد في قمّة شرم الشيخ[1] والذي جمع الرئيسَ الفلسطينيّ المنتخَب حديثاً آنذاك محمود عباس[2] ورئيسَ الوزراء الإسرائيليّ أرئيل شارون). وتميّزت تلك الانتفاضة مقارنة بسابقتِها[3] بكثرة المواجهات المسلَّحة وتصاعد وتيرة الأعمال العسكريّة بين المقاومة الفلسطينيّة والجيش الإسرائيليّ. فقد صرّحت الحكومة الإسرائيليّة آنذاك أن «السياج الأمنيّ يتمّ بناؤه بهدف إنقاذ حياة المواطنين الإسرائيليّين الذين يستمرّ استهدافهم من قبل الحملة الإرهابيّة التي بدأت عام 2000.

أ. خطة إنشاء الجدار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة:

بدأ التفكير في إنشاء الجدار أيام حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين[4] عام 1994، حين طلب إلى وزير شرطته آنذاك، موشيه شاحال، إعداد دراسة حول جدوى إقامة سور يفصل بين الفلسطينيّين والإسرائيليين (على طول ما يسمى "الخطّ الأخضر"). وقد جاء طلب رابين ذاك نتيجة ضغط قادة المجالس الاستيطانيّة الإقليميّة على الحكومة الإسرائيليّة، بسبب مماطلة إسرائيل في تنفيذ اتفاق أوسلو. ونظراً لكلفة إقامة السور وعدم الاقتناع بفائدته الأمنيّة المتوخاة، فقد تم غضُّ النظر عنه آنذاك.

بعد إنشاء جزء منه بين عامي 1994–1996 حول بعض المستعمرات الواقعة بين قريتيْ شويكة شمالي طولكرم، وحبلة جنوبي قلقيلية، شمَلَ مستعمرات جلبوع، يوئاف، لكيش، جينات يهودا، عيمق حيفر، ليفي هشارون، منشه، ألونا، مجيدو. وبقي الأمر كذلك الى أن جاءت حكومة شارون المؤتلفة مع حزب العمل، حيث شكّلت عام 2001 لجنة من أجهزة الجيش والشرطة والمخابرات، برئاسة نائب قائد الجيش الإسرائيليّ الأسبق عوزي دايان (رئيس مجلس الأمن القوميّ الإسرائيليّ آنذاك)، والتي أوصت بإقامة الجدار. وكان لوزير الحرب الإسرائيلي في ذلك الوقت، دافيد بن أليعاز، وهو من حزب العمل أيضاً، اليد الطولى في إقناع حكومة شارون بجدوى إقامته.

---

[1]– إنطلاق قمة شرم الشيخ اليوم– نسخة محفوظة 06 تشرين أول 2016 على موقع واي باك مشين.

– ملامح «التغيير» في الشرق الأوسط بعد قمة شرم الشيخ– نسخة محفوظة27 آب 2007 على موقع واي باك مشين.

– قراءة في تناقضات قمة شرم الشيخ– نسخة محفوظة25 آذار 2020 على موقع واي باك مشين.

[2] سياسيّ فلسطينيّ وعضو مؤسِّس لحركة فتح. اختير رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينيّة خلفاً للرئيس ياسر عرفات بعد وفاته يوم 11 تشرين الثاني 2004. ولد محمود عباس الملقّب "أبو مازن" يوم 26 آذار 1935 في مدينة صفد شماليّ فلسطين، لأسرة من لاجئي عام 1948 الذين تمّ ترحيلهم إلى سوريا بعد النكبة.

[3] بدأت الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى (ثورة الحجارة) يوم 8 كانون الأول 1987، وكان ذلك في جباليا، في قطاع غزّة. ثمّ انتقلت إلى كل مدن وقرى ومخيّمات فلسطين. يعود سبب الشرارة الأولى للانتفاضة إلى قيام سائق شاحنة إسرائيليّ بدهس مجموعة من العمّال الفلسطينيّين على حاجز «إريز»، الذي يفصل قطاع غزّة عن بقية الأراضي الفلسطينيّة منذ سنة 1948.

[4] Info.wafa.ps/ar_page.aspx ?id=4084.

في شهر أيار 2002، أُعلن عن المشروع. وفي حزيران من العام عينه، صدرت موافقة الحكومة رسميّاً، وفي شهر تموز بدأ العمل.

وبناءً على الخطّة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيليّة في 30 نيسان 2006، يبلغ طول الجدار 703 كلم عند الانتهاء من البناء. وبموجب هذه الخطّة (التي تُعتبر تعديلاً من ضمن سلسلة من التعديلات، حيث إنه ومقارنة بالخارطة التي كانت قد وُضِعت سابقاً وأعلِنت بتاريخ 20 شباط 2005، والتي كانت هي أيضاً أساساً تعديلاً على مسار سابق مقترح للجدار، كان طول مساره 670 كلم) فقد أُضيف على الطول المقترح ما يقارب الـ 48 كلم بحيث أصبح طول الجدار المخطَّط 670 كلم بعد أن كان 622 كلم بحسب المقترح في 30 حزيران 2004.

وفي نهاية عام 2006، بلغ طول الجدار القائم 402 كلم. ويمرُّ بمسار متعرِّج إذ يحيط بمعظم أراضي الضفّة الغربيّة، وفي أماكن معيّنة، مثال قلقيلية[1]، يشكل معازل، أي مدينة أو مجموعة بلدات يحيط بها من كل أطرافها تقريباً. وتعارض السلطةُ الوطنيّة الفلسطينيّة والمنظّمات الفلسطينيّة بناءَ ما تسمّيه "جدار الضمّ والتوسُّع العنصريّ".

وكان مشروع بناء الجدار ما زال قيد التنفيذ حتى العام 2009، ومخططاته قيد التعديل المستمر[2]. وفي الوقت الرّاهن، توقّف المشروع إلى حين نشْر قرارات المحكمة الإسرائيليّة العليا بشأن عدد من الالتماسات المقدّمة أمامها من قِبل سكّان فلسطينيّين وأعضاء جمعيّات إسرائيليّة مختلفة، يطالبون بتغيير مسار الجدار في بعض الأماكن كيلا يشوّش طبيعة حياة السكّان أو يمنع عنهم الوصول إلى ممتلكاتهم الزراعيّة.

ب. **مسار الجدار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة:**

يتشكل جدار الفصل العنصريّ الإسرائيليّ من سياجاتٍ ومن طرقِ دورياتٍ. وفي المناطق المأهولة

[1] تتألف محافظة قلقيلية من 32 قرية يقطنها نحو 72.000 فلسطيني. وتوجد فيها 19 مستوطنة إسرائيليّة غير شرعيّة، يعيش فيها حوالي 50.700 مستوطن إسرائيليّ غير شرعيّ (الأرقام من 1 كانون الثاني 2000، وهو تاريخ الدراسة–المرجِع لبعض من البحث الحاليّ). ويبلغ عدد سكان مدينة قلقيلية حوالي 40000–45000 مواطن فلسطيني يعيشون على مساحة تبلغ ما يقارب الـ 3.500 دونم من الأراضي المطوّرة.

وبحسب الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، فإنّ عدد السكان المقدّر في منتصف عام 2024 لمحافظة قلقيلية حسب التجمع 2017–2026 سيبلغ 129745 شخصاً (تاريخ نشر الإحصاء 30–05–2021). وسيعيش هؤلاء (على سبيل المثال لا الحصر) في حال مزرية من العزل بسبب الجدار، في حال استمراره.

[2] الجدار–الإسرائيلي–العازل/marefa.org.

بكثافة كمنطقة المثلث[1] أو منطقة القدس[2]، تمت إقامة أسوار بديلاً من السياجات.

يمرّ 85% من مسار الجدار[3] في أراضي الضفّة الغربيّة وليس على طول الخطّ الأخضر. ويعزل مساره في المنطقة الشماليّة[4] أكثر من خمسة آلاف فلسطينيّ في مناطق «مغلقة» بين الخط الأخضر والجدار.

يمسّ الجدار، من خلال مساره، ثماني محافظات فلسطينيّة تضمّ 180 تجمعاً، وتشير تقارير إلى أنه سيؤثّر على حياة 210 آلاف فلسطينيّ يقطنون 67 قرية ومدينة بالضفّة الغربيّة، بما فيها القدس الشرقيّة المحتلّة. كما يدخل الجدار بِـ 22 كيلومترا في عمق الضفّة الغربيّة، ويعزل أكثر من 13 تجمعاً سكّانيّاً يعيش فيها 11 ألفاً وسبعمئة فلسطينيّ سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخطّ الأخضر والجدار العازل. وسيخلق الجدار منطقة حزام أمنيّ جديدة، ويجعل 19 تجمعاً سكّانيّاً يسكنه 128 ألفاً وخمسمئة فلسطينيّ محاصرين في مناطق وبؤر معزولة.

وفي المجمل سيلتهم الجدار نحو 46% من مساحة الضفّة الغربيّة البالغة خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتراً مربعاً.

ويبلغ طول الجدار في الضفّة الغربيّة المحتلّة 770 كيلومتراً، بينها نحو 142 كيلومتراً في الجزء المحيط بالقدس، والمسمّى غلاف القدس، أُنجز منه 539 كيلومتراً، أي نحو 70% وهناك نحو 62 كيلومتراً قيد الإنجاز تشكل 8% منه، ليبقى ضمن المخطط نحو 170 كيلومتراً، أي نحو 22% منه.

اعتمدت إسرائيل في بناء الجدار العازل على الإسمنت المسلّح، بارتفاع يتراوح بين 4.5 و9 أمتار

---

[1] إنّ المنطقة المشار إليها بالمثلث في أراضي 48 هي في الأصل جزء من المثلث الجغرافيّ الكبير قبل النكبة (1948)، الذي كان يمتد بين المدن الثلاث نابلس وطولكرم وجنين. ولقد تمّ سلخ بعض الأجزاء من هذا المثلث الكبير وألحقت بالسيادة الإسرائيلية كجزء من اتفاقية الهدنة مع الأردن في رودس عام 1949. وينقسم المثلث في أراضي 48 إلى قسمين: المثلث الشماليّ (ويضم مدينة أم الفحم وقرى: عارة، عرعرة، كفر قرع، معاوية، مصمص، أم القطف، برطعة الغربية، سالم، مشيرفة، زلفة، البياضة، عين السهلة) والمثلث الجنوبّي (ويضم مدن: باقة الغربية، الطيبة، الطيرة، قلنسوة. وقرى: جلجولية، المرجة، بير السكة، إبسان، المرجة الشمالية، ومرجة الجنوبية، كفرا برا، جت، كفر قاسم، ميسر، يمّة). وتُعد كلّ من أم الفحم والطيبة المراكز الاجتماعيّة والثقافية بالنسبة للعرب.

أما عندما يطلق مصطلح تبادل المثلث مع بعض المستوطنات الإسرائيلية، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الإسرائيليين غالبا ما يقصدون بعض مناطق المثلث الشمالي أو الجنوبي، وتعتبر مدينة أم الفحم الهدف الأكبر لمثل هذه الدعوات. وتجدر الإشارة إلى أن موقف غالبية سكان المثلث هي الرفض المطلق لأي عملية تبادل، سواء بنقل السيادة أو عبر الترانسفير. (ما-المقصود-بأراضي-المثلث؟ /aljazeera.net/2007/06/28).

[2] تشكل أراضي الضفّة الغربيّة الجزء الأكبر مساحة من الأراضي التي اصطلح على تسميتها الأراضي الفلسطينيّة المحتلة (التي تضم الضفّة الغربيّة – بما فيها القدس الشرقية– وقطاع غزّة)، التي تأمل قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة استعادتها في المسار التفاوضي القائم على حل الدولتين.

[3] أحمد أبو غوش (كاتب وباحث فلسطينيّ)، مرجع سابق.

[4] (الجدار-الإسرائيلي-في-الضفّة-الغربية/ar.wikipedia.org/wiki).

في المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيّين، وسياج إلكترونّي في المناطق ذات الكثافة المتدنيّة بالسكّان، وأبراج مراقبة مزوّدة بكاميرات وأجهزة استشعار، وطريق ترابيّة مغطّاة بالرمال لكشف الأثر.

عند الانتهاء من بنائه، سوف يضمن الجدار عزلَ 733 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة المحتلّة، أي ما نسبته 12.9% من مساحة الضفّة الغربيّة.

وتتوزع المساحة الإجمالية المعزولة بين أراضٍ زراعيّة تقارِب نصف المساحة (348 كيلومتراً مربعاً، أي نحو 47.5%) ومستوطنات وقواعد عسكريّة (110 كيلومترات مربّعة، أي ما يجاوز الـ 15%) ومناطق مفتوحة وغابات (250 كيلومتراً، أي أكثر من 34%). كما سيعزل الجدار نحو مئتي كيلومتراً مربعاً من منطقة الأغوار.

وعلى الرغم من أن 15% من مقاطع الجدار تمتد على حدود عام 1948، فإن الباقي يتم بناؤه حسب الخرائط الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، ما يعني قضم المزيد منها.

المطلب الثاني:

الوضع القانوني للجدار الاسرائيلي وعملية الاستيطان وأثره على قطاعات الحياة الفلسطينية

ثمة أهدافٌ إستراتيجيّة[1] تقف خلف بناء إسرائيل الجدارَ العازل في الأراضي المحتلّة، فهو يمثّل أحد أبرز تجلّيات السياسات الإسرائيليّة الاحتلاليّة التوسعيّة الساعية للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتطهيرها من الوجود الفلسطينيّ.

ويمثل العامل الأمنيّ أحد أهمّ المزاعم الإسرائيليّة لإقامة هذا الجدار العازل، فإسرائيل تسعى بأي طريقة للقضاء على العمليّات الاستشهاديّة الفلسطينيّة، وعلى الهجمات المتنوعة التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية.

ولتوضيح ذلك نعرض للوضع القانوني للجدار الاسرائيلي والاستيطان (الفرع الأول)، فيما نتناول آثار الجدار على مختلف القطاعات الحياتية الفلسطينية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الوضع القانوني للجدار الإسرائيلي والاستيطان[2]

إن المعلومات المتعلّقة بجدار الفصل العنصريّ من القضايا التي يتكتّم حولها الإسرائيليّون بشدّة، ولا يفصحون عن مضمونها إلا في الوقت الذي لا يمكنهم فيه فعل غير ذلك. والسبب الرئيس لهذا التكتّم هو أن تحديد مسار الجدار، يعني تحديد المساحة التي سيغترفها من أرض الفلسطينيّين، والإقرار عن القرى الفلسطينيّة التي سيتمُّ تقسيمها أو ضمّها، وعدد السكّان الفلسطينيّين الذين سيجدون أنفسهم وقد حرموا من أرضهم، أو الذين سيكتب عليهم البقاء خارج سياق الزمن عندما سيحاصرهم السور، إذ لن يستطيعوا العيش كسائر الفلسطينيّين، ولا "كالإسرائيليّين" حاملي الجنسيّة الإسرائيليّة، بالإضافة إلى خطورة أبعاده السياسيّة على أرض الفلسطينيّين وحياتهم ومستقبلهم والدولة التي ينشدون.

كما أن من دواعي تكتّم المؤسّسة الإسرائيليّة الحاكمة في تل أبيب حول الجدار، أنّ مساره سيكون

[1] جدار–الفصل–الإسرائيلي/aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/21.

[2] Info.wafa.ps/ar_page.aspx ?id=4084.

بصورة أو بأخرى خطّ الحدود الذي ستّدعيه في أيّ مفاوضات مستقبليّة ممكنة أو مرتقَبة مع الفلسطينيّين. وبواضح التعبير، فإنّ إسرائيل ترغب في تقرير وضعِ المستعمرات الاستيطانية اليهوديّة في الضفّة الغربيّة المحتلّة منذ عام 1967 بشكلٍ استباقيّ، يُضاف إلى ذلك الأرضُ التي تطمع في ابتلاعها كأمر واقع بعد إقامة الجدار.

وبرغم المعارضة المعلنة والشديدة له على المستويين المحليّ والعالميّ، إلا أن إسرائيل ماضية في إقامته، في تحدٍّ صارخٍ للمجتمع الدولي برمَّته، على غرار ما فعلته عبر سنوات المشروع الصهيوني منذ ما يربو على المائة عام، حيث تقوم باغتصاب المزيد من الأراضي الفلسطينيّة في كل مناسبة تُهيَّأُ لها، وتشرّدِ أهلها وتحرمهم من العودة إليها، كلّ ذلك بحجة مزعومة اسمها "الأمن".

أصدرت محكمة العدل الدوليّة في لاهاي بتاريخ 9 حزيران 2004 رأياً استشاريّاً يقضي بعدم شرعيّة الجدار[1].

ولقد صوّت 150 بلداً عضواً في الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة، من ضمنهم جميع دول الاتحاد الأوروبيّ الخمس والعشرين حينها، لصالح القرار الذي تمّ تبنّيه في وقت متأخر من مساء الثلاثاء 20 تموز 2004، في حين عارضته ستّ دول تتقدّمها الولايات المتّحدة وأستراليا وإسرائيل، وامتنعت عن التصويت عشر دول.

وقرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، على غرار قرار محكمة العدل الدوليّة، غير ملزم لإسرائيل. غير أن أهميّة القيمة الرمزيّة والمعنويّة للقرارين قد تساعد الفلسطينيّين، كما الأطراف الأخرى المعارضة لبناء الجدار، على ممارسة المزيد من الضّغط السياسيّ على إسرائيل لتفكيكه.

الفرع الثاني: آثار الجدار على مختلف القطاعات الحياتية الفلسطينية

بالإضافة إلى الأضرار الفادحة التي يُسّببها الجدار للفلسطينيّين في مناحي الحياة كافة من اجتماعيّة ونفسيّة إلى زراعيّة واقتصاديّة ومائيّة، فإنّه سيمزّق الضفّة الغربيّة ويخلق منها كيانات مبتورة أشبه ما تكون بمعازل أو غيتوهات أو كانتونات أو بانتوستانات، تنزلق إلى ما يشبه مجموعة من السجون أو المحميّات الطبيعيّة البريّة التي تجعل من العبث، بل والمستحيل، إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة قابلة للحياة[2].

وسيفصل بين 72،2 ألف فلسطينيّ من سكّان 36 تجمعاً شرق الجدار وبين حقولِهم وأرضهم الزراعيّة التي تقع إلى الغرب منه. ويمرُّ الجدار عبر أراضٍ مأهولة وزراعية في الضفّة الغربيّة، ويحول دون وصول الفلسطينيّين إلى بعض الشوارع المحليّة وبعض الحقول، كما أن مساره في المنطقة الشمالية يعزل أكثر من خمسة آلاف فلسطينيّ في مناطق

[1] عن مسؤوليّة "إسرائيل" الدوليّة، اعتُبِرت "إسرائيل" ملزمة بالتقيّد بالالتزامات الدوليّة التي انتهكتها ببناء الجدار. وهي مُلزمة بوضع حدّ لانتهاكاتها، وعليها الالتزام بالتوقف فوراً عن أعمال بناء الجدار، والقيام بتفكيكه على الفور، وإلغاء الإجراءات التشريعيّة والتنظيميّة المتعلّقة ببنائه، أو جعلها غير ذات تأثير... (عن نص قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري* لاهاي (هولندا)، 2004/7/9).

[2] Info.wafa.ps/ar_page.aspx ?id=4084.

«مغلقة» بين الخطّ الأخضر والجدار. وقامت السلطات الإسرائيليّة بتأسيس شبكة من البوابات في الجدار ونظام تصاريح مرور للتحرك خلاله، وقد أثبتت تلك النظم عدم جدواها في توفير حياة عادية للسكان.

أ. أثر الجدار على الديموغرافيا والحق بالحياة اليوميّة الطبيعيّة:

تتجلى الإساءة الواضحة لحقوق الفلسطينيّين في المناطق التي أُقيم فيها الجدار على الساكنين بمحاذاته. ومن المؤكد أن استمرار إقامته في عمق أراضي الضفّة الغربيّة، سيؤدي إلى إساءة إضافية لحقوق الإنسان الفلسطينيّ.

ينتهك الجدار الحقوق الأساسية لنحو مليون فلسطينيّ في الأراضي المحتلّة؛ حيث سيضطر الآلاف منهم إلى استصدار تصاريح خاصة من الاحتلال، للسماح لهم بمواصلة العيش والتنقل بين منازلهم من جهة وأراضيهم من جهة ثانية. وسيؤثر بالتالي على حياتهم الاجتماعيّة اليوميّة وحريّة الحركة لديهم إذ يمس، من خلال مساره، ثماني محافظات فلسطينيّة تضم 180 تجمعاً.

وتشير تقارير إلى أنه سيؤثر على حياة 210 آلاف فلسطينيّ يقطنون 67 قرية ومدينة بالضفّة الغربيّة، بما فيها القدس الشرقية المحتلّة. كما يدخل الجدار مسافة 22 كيلومتراً في عمق الضفّة الغربيّة، ويعزل أكثر من 13 تجمعاً سكانيّاً فيها11 ألفاً وسبعمئة فلسطينيّ. وسيخلق الجدار منطقة حزام أمنيّ جديدة، ويجعل 19 تجمعاً سكانيّاً يسكنه 128 ألفاً وخمسمئة فلسطينيّ محاصرين في مناطق وبؤر معزولة. ومن شأن هذه القيود التأثير على علاقات الفلسطينيّين الأسريّة والاجتماعيّة.

ومن آثاره أيضاً عزل مدينة القدس ديموغرافيّاً وجغرافيّاً عن مدن وقرى الضفّة الغربيّة وبالتالي، عزل نحو ربع المقدسيين عن مركز المدينة، ودفع عدد منهم إلى تغيير مكان إقامته، علماً بأن نسبة الفقر بلغت نحو 82% في شرق القدس بسبب الجدار، ما يعني الأثر المباشر على الحياة الاقتصاديّة.

ب. أثر الجدار على الحياة الزراعية وما يرتبط بها:

يمرُّ الجدار عبر أراضٍ مأهولة وزراعيّة في الضفّة الغربيّة، ويحول دون وصول الفلسطينيّين إلى بعض الشوارع المحليّة وبعض الحقول، ويعاني الفلسطينيّون الذين يسكنون بمحاذاة الجدار الذي أقامته إسرائيل من قيود جديدة على الحركة والتنقّل بالإضافة إلى القيود الواسعة المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى 2000، إذ إنه يفصل بين 72 ألفاً ومئتي فلسطينيّ من سكان 36 تجمعاً شرق الجدار وبين حقولهم وأراضيهم الزراعيّة التي تقع إلى الغرب منه؛ فيواجه هؤلاء تالياً صعوبة في الوصول إلى هذه الأراضي، وفي تسويق منتجاتهم الزراعيّة في باقي أراضي الضفّة الغربيّة. وعليه، يتضرر قطاع الزراعة، ويمنع الدخل الإضافيّ عن المزارعين، ولا يتيح الزيادة في عدد العاملين في القطاع الزراعيّ الذي يعتبر قطاعاً أساسيّاً في الاقتصاد الفلسطينيّ. كما يعزل الجدار نحو مئتي كيلومتراً مربعاً من منطقة الأغوار التي تعدّ سلّة فلسطين الغذائيّة وتقع في الجهة الشرقيّة لفلسطين.

يضاف إلى ذلك أن 37% من القرى التي تعتمد على الزراعة –ويمر الجدار فيها– تأثرت دورتها الاقتصاديّة، مما سيؤدي إلى تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22 ألف طن من زيت الزيتون كلّ موسم، و50 ألف طن من

الفاكهة، ومليون طن من الخضراوات. وسيؤدي أيضاً إلى منع نحو 10 آلاف رأس من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل.

ج. أثر الجدار على النظامين التعليميّ والصحيّ:

تأثّر أيضاً كلّ من النظامين التعليميّ والصحيّ الفلسطينيّين جراء استمرار البناء في الجدار العنصريّ، وذلك لأن الكثير من المدارس، خصوصاً تلك الواقعة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فيضطر 20% من الطلاب و19%من المعلمين و37% من موظّفي الخدمات إلى اجتياز الجدار بشكلٍ يوميّ للوصول إلى مدارسهم في شرق القدس.

كما أساءت القيود التي أصابت حريّة الحركة والتنقّل على إمكانيّة وصول السكّان القرويّين إلى المستشفيات الموجودة في البلدات المجاورة، إذ أصبح من المستحيل على عشرات الآلاف الوصول إلى المراكز الصحيّة والمستشفيات الواقعة شرق الجدار.

د. أثر الجدار على الثروة المائيّة في الضفّة الغربيّة:

بعد اكتمال إنشاء الجدار، ستكون إسرائيل قد سيطرت بالقوة على 80% من مصادر المياه الفلسطينيّة المتاحة في الضفّة الغربيّة، والمقدرة في مجملها بنحو 750 مليون متر مكعب سنويّاً.

هـ. في نتائج مهمة الجدار:

إنّ السؤال المشروع والذي تدحض الإجابة عنه المزاعم الإسرائيليّة هو: "هل قام الجدار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة بالدّور المُسند إليه؟"

بالرغم من أنّه أسهَم في التقليل من العمليّات التي تستهدف الاحتلال، إلا أنّه لم يحقق أهدافه في ضمان الأمن لعناصر الاحتلال، لا سيّما بعد أن تمكّن الفلسطينيّون من تطوير أساليب المقاومة وتنويعها بحسب مقتضيات الظروف الزمانية والمكانية[1].

فوق ذلك، فإنّه على إسرائيل–على مستوى جبهتها الداخليّة– طرح إشكاليّات أخرى عبّر عنها سابقاً الجنرال إيفي إيتام، زعيم حزب المفدال المتطرّف، بقوله "إنّ على من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة على الحكومة الإسرائيليّة أن ينظر إلى هذا الجدار، الذي يعكف الجيش على إقامته حولنا. أيُّ إنجاز يريده الفلسطينيّون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة؟".

وذهب بنحاس فالنتشتاين –أحد قادة المستوطنين في الضفّة الغربيّة– إلى حدّ وصف هذا الجدار بجدار معسكر «أوشفيتز»، وهو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيّات من القرن الماضي، مضيفاً أن الفرق المهم هو أن «أوشفيتز» بناه أعداؤنا أما هذا الجدار "فنحن الذين نقيمه لأنفسنا".[2]

وإذا كان الإحتلال الإسرائيليّ يمنّي النفس بالحماية المطلقة عبر إقامة جدار كهذا أو القيام بأي مشاريع عنصريّة أخرى مشابهة لتحاشي الهجمات الفلسطينيّة المحقة لاسترداد الأرض، فإن عليه أن يبدّل منظاره لكي يرى الحقائق بجلاء لم يعد ينفع معه موقف النعامة ولا ذرّ الرّماد في العيون. فمن يتابع انجازات

[1] (الجدار–الإسرائيلي–في–الضفّة–الغربية/ar.wikipedia.org/wiki).

[2] جدار–الفصل–الإسرائيلي/aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/21.

إسرائيل في فلسطين على غير مستوى، الاقتصادي منها والتقني والعسكري، يرى أنّها تحتلّ مرتبة متقدّمة على صعيد التنمية البشريّة، وأنها تملك قطاعات صناعيّة متطوّرة، تحديداً في المجال العسكري، وتصنف نتيجةً لذلك ضمن الدول العشر الأقوى في العالم.

الخاتمة

من خلال كل ما ذكر أعلاه، فإن إسرائيل تعاني من أزمة وجود، من عناصر هذه الازمة[1]:

1. أزمة التوازن الديموغرافي:

يقف الكيان الإسرائيليّ الاستيطانيّ في فلسطين إزاء خيارين، وأحدهما لا يقل صعوبة عن الآخر. فهو إما أن يعمل بموجب القرارات الدوليّة وينسحب إلى حدود عام 1948، أو يواصِلُ تصدّيه لها ويتمسّك باحتلاله لكلّ الأراضي الفلسطينيّة. فإذا ما اعتمد الخيار الأول، سيضطر إلى التخلّي عن أهم سماته ككيان إحلاليّ استيطاني، عنيت بذلك تخليه عن التوسّع الاستيطانيّ واستقدام المزيد من المهاجرين. وإن حدث ذلك، (وهو غير متوقّع على المدى المنظور، بالنظر إلى ما يتميّز به هذا الكيان من تصلّفٍ وتعنّت) فإن انتهاء أو انخفاض وتيرة العداء الخارجيّ له، قد تضعه في مواجهة تحدّيات داخليّة متعدّدة أهمّها، التناقضات الإثنيّة والطبقيّة. ولأنّه لا يمكن تصوّر هذا الحلّ إلا بعودة اللاجئين إلى أراضيهم، ولو جزء منهم، فسيواجه هذا الكيان مشكلة التوازن الديموغرافيّ المتزايد لصالح السكان العرب الذين كانوا يشكّلون، حتى عام 2008، 17% من السكان (باستثناء سكّان القدس والجولان الذين بضمّهم ترتفع النسبة إلى حوالي 20%). أما إن هو اعتمد الخيار الثاني، واستمر في احتلال كلّ الأراضي الفلسطينيّة، فإن مشكلة توازنه الديمغرافي مع الفلسطينيّين ستصبح أكثر شراسة، إذ لن يتأخر عدد هؤلاء عن التساوي مع عدد المستوطنين، في فترة وجيزة. وفي ظل وجوبيّة مقاومة الإحلال، والردود الفاشيّة العنصريّة التي سيقوم بها ضدّ المقاومة، فإنّ هذا التوازن سيغيّر صورةً للكيان لطالما حرص على تأكيدها، وهي صورة الجزيرة الديموقراطيّة وسط دكتاتوريّات متخلّفة. يضاف إلى ما سبق أن النضال الوطنيّ الفلسطينيّ ضد هذا الكيان يفقده بشكلٍ متواترٍ الكثير من ميزات قوته، وقد أثبتت هذه المقولة كلُّ تجارب الانتفاضات التي أعلنها الفلسطينيّون في وجهه حتى اليوم.

كما وأنّ هناك موضوع آخر يتعلّق بالتوازن الديموغرافيّ وهو موضوع اللاجئين الفلسطينيّين الذين وصل عددهم عام 2023[2] إلى ستة ملايين وأربعمئة ألف نسمة. إنّ استجابة الكيان الإسرائيلي على عودة هؤلاء إلى المناطق المحتلّة سنة 1967 تعني بداية النهاية بالنسبة له، في حين يعني إنكار حقهم في العودة بقاءَ المنطقة العربيّة في حالة غير مستقرّة، مع ما يستتبع ذلك من ارتفاع منسوب فكرة الحرب بينه وبين محيطه. وفي سياقٍ متّصل، يشار إلى أن الأحزاب الصهيونيّة بمعظمها، ترفض حق العودة لكل اللاجئين حتى إلى المناطق المحتلّة سنة 1967،

[1] مرجع سابق – مقالة لأحمد أبو غوش (كاتب وباحث فلسطينيّ).

[2] عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تاريخ نشر الإحصاء، بحسب الجزيرة، 2023/5/14).

بينما ينصّ القانون الدوليّ على حق عودة اللاجئين إلى المناطق التي هُجّروا منها.

2. أزمة العداء لمحيطه:

في هذه المسألة، يشكّل استمرار واقع الأقطار العربيّة على حالها واستقرارها على ما هي عليه، أو حدوث خلخلة فيها لمصلحة النزعة القوميّة العربيّة التي لم تنطفئ جذوتها يوماً، أزمةً لا تنقطع للكيان الإسرائيليّ. فعلى الرغم من تحقيقه انجازاتٍ مهمّةً من خلال عقد اتفاقيات سلام مع قطريْن عربيّيْن حدوديّيْن (مصر والأردن) ورغم تطبيع العلاقات مع أقطار عربية أخرى (الإمارات العربيّة، البحرين...)، فإنّ إصراره على استمرار احتلال الجولان يبقيه في حالة عداء مع سوريا، في الوقت الذي أحدثت التطورات القائمة في الواقع اللبناني، من خلال ما سمّي توازن الرّعب، جبهةَ مواجَهةٍ لم تكن في حساباته. وإذا أضفنا أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيّين في الأردن قنبلة موقوتة قابلة للانفجار، وأنّ حالة عدم الاستقرار في مصر ترعبه أكثر من أي تحدٍّ آخر، وأن حل القضيّة الفلسطينيّة وفق تسوية الحد الأدنى يشكّل له أزمة عميقة ككيان إحلاليّ، فإننا نتثبت بما لا يقبل الشكّ من أن هذا الكيان يواجه أزمات متعددة الصور. وإذا كان تراجع المدّ القوميّ العربيّ وهبوط المدّ اليساريّ قد شكّلا متنفّساً لأزمة وجودِه، فهو في هذا الوقت يقف في مواجهة المدّ الإسلاميّ، على المستويْن العربيّ والفلسطينيّ، وليس من العسير تصوُّر ما سيحدث إذا ما ترسّخ الخطُّ الوطنيّ في محيطٍ لن يشكّل مستقراً له؟

3. أزمة القوة التقليدية في تصدّيها للمقاومة:

من نافل القول إن الكيان الإسرائيليّ قد نجح في بناء قوّة عسكريّة تقليديّة جبّارة أثبت فاعليتها في مواجهة الجيوش العربيّة التقليديّة، غير أنّ حروبه في مواجهة المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة، أظهرت ثغرات جمّة ونقاط ضعف خطيرة لديه (وليس أسطع، للدلالة على صحة هذه المقولة، ممّا واجهه في حرب غزة التي بيّنت أنّ قوّة الآلة العسكريّة ليست كافية لتحقيق الانتصار). فلقد استطاعت المقاومة العقائديّة، المحميّة من بيئةٍ حاضِنةٍ لها وجماهير مؤمنة بقدرتها على الفعل وإحداث الفرق، وضع حدّ لتصلّفه وانتصاراته السريعة، وسببت له إحراجاً عالميّاً في كلّ مرّة اضطُرّ فيها إلى خوض حروب فاشيّة قمعيّة ضد المدنيين. إنّ كلّ هذا يُظهر أنّ إسرائيل تصارع أزمة متعدّدة الوجوه والأبعاد.

4. التحولات في الواقع الدولي:

إنّ المتغيّرات الكبيرة التي حصلت على مستوى الواقع الدوليّ خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، (وأهمها التحوّل الانقلابيّ في ما كان يُعرف في السابق بدول الاتحاد السوفياتيّ، وانتهاء مرحلة المحافظين الجدد في الولايات المتّحدة بأزمة كساد عظيم، واستمرار الفشل في خلق استقرار في العراق وأفغانستان وفلسطين) أدى إلى ما نراه اليوم في عالم يقف على عتبة تحوّلات مذهلة، منها: قيام عالم متعدّد الأقطاب (بما يعنيه من وضع حدّ لتسيُّد حليفة الكيان الإسرائيليّ –الولايات المتّحدة الأمريكيّة– العالمَ)، وحدوث أزمات عميقة في عدد من دول العالم، وتغليب التوجّه نحو محاولات أكثر جديّة لإنهاء الصراعات المؤثّرة على الاستقرار الدوليّ. فإذا ما حصل ذلك في ظل تعنّت الكيان الاسرائيليّ، واستمرار نزعته اليمينيّة بالتجذّر، وعدم قدرته على التأقلم مع ما يصيب العالمَ من تحولات، وإذا ما ربطنا بين حتميّة تصاعد نضال الشعب الفلسطينيّ في

مواجهته، واستمرار ميله لممارسة القمع الفاشيّ في مواجهة المقاومة، يمكن التأكيد أن أزمة هذا الكيان سوف تزداد حدّة.

وأيّاً تكن الظروف والمعطيات، فإن للقوى الفلسطينيّة الكلمةَ الفصلَ في ترسيخ هذه الأزمة أو التقليل من عمقها. فمطالب الشعب الفلسطينيّ، في حدّها الأدنى، عاملٌ مهم في تعميق أزمته، فلو تخلّى عن مطلب الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات السيادة، أو اعترف الفلسطينيّون بيهوديّة الدولة، أو تنازلوا عن حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، فإنّ ذلك قد يخفّف من حدّة هذه الأزمة، ولو لمرحلة قصيرة. إنّ التوازن في الواقع الفلسطينيّ سيتعرض للخلخلة في حالة حدوث تنازل عن واحد من الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة، ممّا يؤكد استمرار وجود الكيان الإسرائيليّ على فوّهة بركان.

فحيث إن العاملَ الأبرز في أزمة الكيان الإسرائيليّ هو تمسّك الشعب الفلسطينيّ بهويّته وحفاظه على قضيّته ووحدته واستمرار نضاله، سيجد الكيان المذكور نفسه مضطراً، عاجلاً أم آجلاً، إلى تغييرِ نظرته إلى أصحاب الحق بالأرض، بما يعنيه ذلك من تخلّيه راضياً أو مُكرهاً عن اعتماد منطق القوة والعنف، أو إلى معاداةِ الرأي العام العالميّ الذي غيّرت حربُ غزة 2023 بوصلة توجّهه، إذ باتت الشعوب في مكان وحكوماتها في مكان آخر، فيما خصّ أحقيّة الشعب الفلسطينيّ بأرضه وشرعيّة القضيّة الفلسطينيّة.

خلاصة القول، حيث إن الثقافة الفلسطينيّة المقاوِمة والقيم الوطنيّة الفلسطينيّة هي العامل الأهم في تعميق الشعور بالقلق لدى الكيان الإسرائيليّ، فإن استمرار هذا الأخير في ضمّ وابتلاع الأرض الفلسطينيّة عبر مشاريع مشابهة لجدار الفصل الذي يدّعي أنه لحماية المستوطنين لديه، فيما هو لممارسة المزيد من وضع اليد على الأرض الفلسطينيّة، سيعمّق الشعور بالغبن لدى الشعب المنتهَكة أرضُه وحقوقُه ما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الصراع والعدوان، لن يضع لها حدّا إلا إقلاع الكيان المعتدي عن اعتماد الغطرسة السياسيّة والعنف العسكريّ.

وبالمحصلة، كل ذلك يمهد للتفكير جليّاً بحلّ الدولتين، كمخرج يضمن للفلسطينيّين حقاً ولو منقوصاً بالسيادة على جزءٍ من أرضهم السليبة.